

## المجربول رقم ( ٤ )

الملحق بالاتفاق الاقتصادي الاردني اللبناني المعدل والمؤرخ في ١٩٦٥/٣/٢٥

المنتجات الصناعية الاردنية التي تخضع حين استيرادها الى الجمهورية اللبنانية الى رسوم جمركية مخفضة تبلغ ثلث التعريف العادية المطبقة في لبنان والمعفاة من اجازات الاستيراد وفقا لنص البند (٢) من الفقرة (ب) من المادة السادسة.

- ١ - البطاريات السائلة
- ٢ - البطانيات والاحرمة
- ٣ - معجون تنظيف الاسنان
- ٤ - معجون الحلاقة
- ٥ - البطاريات الجافة
- ٦ - عصير الخضار والفواكه على اختلاف انواعه
- ٧ - البسكويت
- ٨ - لباس الرأس ( الشياغات والحطاط )
- ٩ - الاثاث المدهني والخشب
- ١٠ - الالبسة الداخلية
- ١١ - القبايات
- ١٢ - الطعينة

الجمهورية اللبنانية  
للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : الثلاثاء ١٧ محرم سنة ١٣٨٥ هـ . الموافق ١٨ أيار سنة ١٩٦٥ م . العدد ١٨٤١

## القرص

صفحة

٦٣٩	نظام رقم ( ٤٥ ) لسنة ١٩٦٥	نظام المجاري في منطقة امانة العاصمة
٦٤٤	نظام رقم ( ٤٦ ) لسنة ١٩٦٥	نظام محكمة بداية لواء الزرقاء
٦٤٥	نظام رقم ( ٤٧ ) لسنة ١٩٦٥	نظام معدل لنظام رسوم الانتاج المحلي على البطاريات السائلة
٦٤٦	نظام رقم ( ٤٨ ) لسنة ١٩٦٥	نظام لوازم الخط الحجازي المعدل
٦٤٨	نظام رقم ( ٤٩ ) لسنة ١٩٦٥	نظام النقل على الطرق المعدل

هذا من العمل

## نحو السيد الملك ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٥/٤/٢٨

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٤٥) لسنة ١٩٦٥

### نظام المجاري في منطقة امانة العاصمة

صادر بموجب المادة (١٢) من قانون المجاري العامة رقم (١) لسنة ١٩٦٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام المجاري في منطقة امانة العاصمة لسنة ١٩٦٥ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للالفاظ والعبارات الواردة في هذا النظام المعاني التالية ، الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :-  
١ - الامانة - امانة العاصمة .

٢ - المدير - الموظف المعين من قبل امين العاصمة للاشراف على المجاري العامة وادارتها او وكيله المفوض او نائبه ، او من يمثله .

٣ - المالك - الشخص المسجل باسمه العقار ، او وصيه ، او وليه ، او القيم ، او الذي يتقاضى بدل ايجار العقار ، او المتصرف به .

٤ - شخص - اى فرد او شركة او مؤسسة او جمعية او هيئة ذات شخصية معنوية .

٥ - القمامة - تعني الفضلات الجافة او الرطبة الناتجة عن تحضير وطبخ الطعام ونقل وتخزين المنتجات الغذائية والمواد الناتجة عن عملية التكنيس والتنظيف .

٦ - الفضلات السائلة - تعني الفضلات المختلطة بالمساء المستعمل والناتجة عن استعمال المنزل والصناعي وغيره .

٧ - الفضلات الصناعية - الفضلات السائلة الناتجة عن الصناعات والمشاغل خلافا للفضلات السائلة المنزلية .

٨ - الجوامد المعلقة - الجوامد الطافية او المعلقة في السائل والتي يمكن فصلها بالترشيح .

٩ - الحموضة - لوغاريتم معكوس وزن ايونات الهيدروجين الكائنة في المحلول وتقاس بالغرام في كل لتر منه .

( ب . و . د . د . O . B ) كمية الاوكسجين اللازمة لعملية التأكسد البيوكيميائي ( ) للادة العضوية خلال مدة خمسة ايام وفي درجة حراره ٢٠ درجة مئوية ، وتقاس بالمليغرام لكل لتر وتحدد بالطرق المخبرية القياسية .

١٠ - المجرى الداخلي - تعني شبكة المواسير المعدة لتصريف المياه المستعملة والفضلات السائلة من داخل المنزل الى المجرى الخاص خارج المنزل عند اول حفرة تفتيش .

١١ - المجرى الخاص - تعني المجرى الذي يقع داخل حدود العقار والذي يملكه صاحب العقار ، وتشمل حفر التفتيش والوصلات التابعة للمجرى .

١٢ - مجرى الفضلات السائلة - تعني المجرى المعد لتصريف الفضلات السائلة والمياه المستعملة الناتجة عن الاستعمال البشري والذي لا يسمح لمياه الامطار والمياه السطحية ان تصرف اليه .

١٣ - المجرى العام - تعني المجرى السلي تملكه الامانة وتشرف عليه وتسمح لجميع الاشخاص الواقعة عقاراتهم قربه استعماله والاستفادة منه بصورة متساوية ودون استثناء ، وذلك في تصريف الفضلات السائلة والمياه المستعملة وتشمل حفر التفتيش والوصلات التابعة له .

١٤ - مجرى مياه الامطار - المجرى المغلق المعد لتصريف المياه السطحية ومياه الامطار ، والذي لا يسمح بتصريف الفضلات السائلة اليه ، وتملكه وتشرف عليه امانة العاصمة .

١٥ - المجرى الطبيعي - تعني القناة المفتوحة او الخندق او مجرى السيل الذي تجري فيه المياه السطحية ومياه الامطار بصورة دائمة او مؤقتة .

١٦ - التصفية - عملية فصل المواد الصلبة والجوامد المعلقة من السائل بعد تفتيشها بفعل البكتيريا وترسيبها .

١٧ - مجمع التصفية - اية مجموعة من المنشآت والاجهزة المعدة لتصفية الفضلات السائلة .

١٨ - المجمع التحليلي - الخزان المحكم المنشأ من الباطون ، او اية مادة اخرى مناسبة ، الذي يتولى عملية تصفية الفضلات السائلة قبل تصريفها الى المجمع التسري ، او المجرى العام .

١٩ - المجمع التسري ، الحفرة المخصصة لجمع المياه المستخلصة من الفضلات السائلة وتصريفها خلال فجوات ومسامات التربة .

المادة ٣ - يحظر على اى شخص ان يصرف الى اى مجرى طبيعي ، او اى مكان مكشوف ضمن منطقة الامانة اية فضلات سائلة او مياه ملوثة الا بعد تصفيتها واخذ موافقة خطية من الامانة على جواز تصريفها .

المادة ٤ - يحظر على اى شخص ان ينشئ اى مجمع تسري ، او تحليلي ، او اى منشأ لجمع وتصريف الفضلات السائلة ، الا بعد الحصول على ترخيص من الامانة .

المادة ٥ - على كل مالك لاي عقار ، او مساحة ، او مصنع ، ضمن حدود الامانة يشرف على طريق او ساحة فيها مجرى عام للفضلات السائلة ، ان ينشئ على نفقته الخاصة مجرى خاصا متصلا بمجرى داخلي ضمن ملكه وحتى حدود الملك ، حسب المواصفات والتعليقات المقررة من قبل الامانة ، وذلك خلال شهر من تاريخ تبليغه امرا بذلك من الامانة .

المادة ٦ - تتولى الامانة وصل المجرى الخاص بالمجرى العام ، حيثما امكن ذلك فنيا بعد استيفائها الرسم المقرر .

المادة ٧ - في حالة عديم وجود مجرى عام قرب العقار ، او في حالة تعذر وصل المجرى العام بالمجرى الخاص ، فعلى المالك ان ينشئ على نفقته الخاصة ، وضمن ملكه ، مجمعا تحليليا للفضلات السائلة ، وآخر تسريا ، على ان يتقدم بطلب ، للامانة للسماح له بذلك مرفقا بالطلب المخططات والمواصفات واية معلومات يطلبها المدير وان يدفع الرسم المقرر ، وعلى المالك تفريغ محتويات هذه المجمعات على نفقته ، كلما امتلأت .

هكذا من الأشغال

المادة ٨ - يجب أن يتفق حجم وموقع ووضع المجمع مع الشروط التي يوصي بها المدير ، ولا يجوز اعطاء ترخيص لإنشاء مجمع تسري ضمن أرض تقل مساحتها عن ( ٢٥٠ ) متر مربع على أن يؤمن ارتداد لا يقل عن ٢٥ متراً عن حدود الملك ، كما لا يجوز السماح بتصريف أي مجمع تسري أو تحليلي ، على مجرى طبيعي وإذا لم تتوفر المساحة والارتداد المطلوبين يقتصر الانشاء على مجمع تحليلي تفرغ محتوياته على نفقة المالك كلما امتلأ .

المادة ٩ - على المالك عند وصول مجراه الخاص بالمجرى العام أن يفرغ أي مجمع تسري أو تحليلي قائم ضمن ملكه ، وأن يطهره بمواد مناسبة .

المادة ١٠ - على المالك أن يطبق الشروط الواردة في هذا النظام بالإضافة إلى أية شروط صحيحة أخرى تفرضها القوانين والأنظمة الصحية المرعية .

المادة ١١ - تنشأ المجاري والمجمعات الخاصة ، بواسطة المالك وعلى نفقته ، وتحت إشراف الأمانة ، بعد أن يحصل على ترخيص بذلك من الأمانة ، ولا علاقة للأمانة بأية أضرار تلحق بالمالك من جراء قيامه بهذه الانشاءات وتقدم طلبات الترخيص على النماذج المقررة بعد دفع الرسم المقرر .

المادة ١٢ - تصرف جميع المياه السطحية ، ومياه الأمطار ، المياه الغير ملوثة ، إلى مجاري مياه الأمطار أو أي مجرى طبيعي يوافق عليه المدير ، ويحظر تصريفها على مجرى الفضلات السائلة .

المادة ١٣ - يحظر على أي شخص أن يصرف ، أو يسبب ، أو يسمح ، بتصريف أي من الفضلات أو السوائل التالية على المجرى العام :-

أ - المواد البترولية ومشتقاتها كالبزين والبنزين والنفثا وزيت الوقود وغيرها ، أو أية مواد سائلة أو غازية أو صلبة قابلة للاشتعال أو الانفجار .

ب - أية سوائل أو مياه تحتوي على مواد سامة TOCIX & poisonous سائلة كانت أو صلبة أو غازية ، منفصلة أو مخلوطة بمواد أخرى بكميات يمكن أن تضر أو تعرقل عملية التصفية ، أو تحدث ضرراً بالناس أو الحيوانات ، أو أي ضرر عام ، وتشمل ، بدون حصر ، السيانيد (CN) زيادة عن ٢ ميلغرام في اللتر ، و

ج - أية مواد أو فضلات حموضتها ( PH ) أقل من ( ٥ ) ، أو لها خواص أكالة تحدث ضرراً بالناس أو بمشآت المجارى ، و

د - أية مواد صلبة أو لزجة بكميات تعيق الجريان في المجرى ، أو تعرقل عملية التصفية ، وتشمل ، بدون حصر ، الرماد والرمل والطين والقش والشعر والمعادن والزجاج والحرق والريش والقطران والبلاستيك والخشب والقمامة والزبل والاحوم والورق والكروتون .

المادة ( ١٤ ) أ - يحظر على أي شخص أن يصرف ، أو يسبب ، أو يسمح بتصريف ، المواد والفضلات والسوائل المبيئة أدناه ، إذا رأى المدير أنها تلتحق ضرراً بالمجاري ومشآتها ، أو تلتحق ضرراً أو أزعاجاً بالناس ، أو بملكياتهم الخاصة أو العامة :-

١ - أي سائل أو بخار درجة حرارته أعلى من ( ٦٥ ) درجة مئوية ، و

٢ - أية فضلات أو سوائل تحتوي على زيوت أو شحوم ، مستحلبة أو غير مستحلبة تزيد نسبة تركيزها عن ١٠٠ ميلغرام في اللتر الواحد ، أو تحتوي على مواد تتجمد أو تصبح لزجة في درجة حرارة بين صفر و ٦٥ درجة مئوية .

٣ - أية سوائل أو فضلات تحتوي على مسود حديد ، نحاس أو زنك أو مواد سامة ، أو أية فضلات تحتاج إلى نسبة عالية من الكلورين عند التعقيم وذلك عند ما تكون هذه المواد بكميات أعلى من الحد الذي يقرره المدير ، و

٤ - أية سوائل أو فضلات تحتوي على مواد حامضة مركزة تتفاعل مع الحديد أو نحاليل مركزة لتغطية الصفائح ، متعادلة كانت أو غير متعادلة ، أو

٥ - أية سوائل أو فضلات تحتوي على مادة الفينول أو أية مواد تعطي بعد عملية التصفية ، طعماً أو رائحة بدرجة أعلى من الحد الذي يميزه المدير ، و

٦ - أية مواد إشعاعية نصف حية ( فعالة ) أو مركزة بكمية أعلى من المقدار الذي تميزه القوانين والأنظمة ، و

٧ - أية سوائل أو فضلات حموضتها أكثر من ( ٩٥ ) ، و

٨ - أية مواد تنتج ، أو تسبب ، تركيزاً غير اعتيادي في المسود المعلقة ( كالجير وبقاياه ) أو المحلولة ( كملح الطعام وكبريتات الصوديوم ) أو تحدث تلوثاً زائداً ( كفضلات الدبابة ومحاليلها النباتية ، أو تنتج ( ب . و . د . B.O.D ) عالي ، أو تخلق الحاجة إلى نسبة عالية من الكلورين للتعقيم أو تسبب معدل تصريف عالي مركز ( SLUG ) ، و

٩ - أية سوائل أو فضلات تسبب انخفاضاً في درجة التصفية دون الحد المقرر .

ب - عندما ينظر المدير بامر السماح بالقيام بأي عمل من الأعمال المشار إليها بالفقرة ( أ ) من هذه المادة عليه مراعاة الأمور التالية :-

١ - كمية المواد بالقياس لمعدل الجريان في المجرى وسرعته ، و

٢ - المواد المصنوع منها المجرى ، و

٣ - الطريقة المعتمدة في عملية التصفية ، ودرجة التصفية المقررة وسعة مجمع التصفية .

مادة ١٥ - إذا تبين للمدير أن السوائل أو الفضلات التي تصرف على المجرى العام تحتوي على أي من المواد المتنوعة بموجب المادة ( ١٤ ) من هذا النظام فيجوز له .

أ - منع تصريف تلك السوائل والفضلات على المجرى العام ، أو

ب - تكليف المالك بعمل تصفية أولية مناسبة للسوائل والفضلات ، لفصل المواد المضرة منها ، قبل تصريفها على المجرى العام ، أو إحداث تعديل في نسبة تركيزها ، وذلك حسب التعليمات والمواصفات المقررة من قبل الأمانة ، أو

ج - تكليف المالك بدفع مبلغ إضافي إلى الأمانة لتغطية ما تنكبه الأمانة ، من نفقات إضافية في عملية التصفية بسبب تصريف مثل تلك الفضلات على المجرى العام .

مادة ١٦ - إذا كلف المالك بعمل تصفية أولية للفضلات السائلة ( وبصورة خاصة الفضلات الصناعية ) ، فعليه أن ينشئ الأجهزة الخاصة بهذه التنقية ، حسب مواصفات وتعليمات الأمانة وأن يضمن عملها بشكل فعال دائماً ، وأن يقوم بصيانتها بصورة مستمرة :-

مادة ١٧ - تخضع جميع الفضلات والسوائل الجسارية في أي مجرى خاص أو عام من حين لآخر للفحص المخبري حسب الطرق القياسية .

مادة ١٨ - يحظر على أي شخص غير مفوض إحداث أي كسر أو أن يكشف أو يفتح أي جزء من منشآت المجاري  
مادة ١٩ - يحق للمدير ، أو من يفوضه ، الدخول إلى الممتلكات الخاصة والعامة من أجل الكشف والتفتيش على منشآت المجاري الخاصة والتأكد من مطابقتها لأحكام هذا النظام ، على أن يحمل بطاقة هوية خاصة بعمله ولا يحق له أن يتدخل في الشؤون الصناعية وطرق الصناعة التجارية في المصانع أو في العامل أو المشاغل إلا بالقدر الذي يتعلق بتصريف الفضلات السائلة والأمور التي تشملها أحكام هذا النظام ، ويحق للمالك طلب التعويض عن أية أضرار تلحق به من جراء ذلك .

مادة ٢٠ - كل من يخالف أحكام هذا النظام يخطر خطياً من قبل أمانة العاصمة لازالة المخالفة ضمن مدة معقولة ، وفي حالة تخلفه عن القيام بما طلب منه ، يجوز للأمانة أن تقوم بالعمل المطلوب ويحصل ما تنكيده في سبيل ذلك ، كما تحصل أموال البلدية الأخرى .

مادة ٢١ - يحدد مجلس أمانة العاصمة بقرار يصدره وينشره للعموم مقدار الرسوم المار ذكرها في هذا النظام .

مادة ٢٢ - تقوم وزارة المالية بعباية ما يخص أمانة العاصمة من المساهمة المنصوص عنها في المادة (٣) من قانون المجاري العامة رقم (١) لسنة ١٩٦٥ وفقاً لأحكام قانون تحصيل الأموال الأميرية .

مادة ٢٣ - تلغى أية أنظمة أو تعليمات بالقدر الذي تتعارض فيه أحكامها مع أحكام هذا النظام .

١٩٦٥/٤/٢٨

### أخمين بطلال

وزير الداخلية ووزير دولة	وزير	وزير	رئيس الوزراء
لشؤون رئاسة الوزراء	المالية	الخارجية	وزير الدفاع
عبد الوهاب الحجابي	عز الدين الملقني	حازم نسييه	وصفي التل
وزير	وزير	وزير المواصلات	وزير الشؤون
الانشاء والتعمير	العدلية	برق وبريد	الاجتماعية والعمل
سيف الدين الكيلاني	عبد الرحيم الواكد	فضل الدلقموني	كامل محي الدين
وزير	وزير	وزير	وزير
التربية والتعليم	الاشغال العامة	الاعلام	الصحة
عبد اللطيف عابدين	يحي الخطيب	ذوقان الهنداوي	
وزير الداخلية للشؤون	وزير	وزير المواصلات	وزير
البلدية والقروية	الزراعة	الاقتصاد الوطني	مينا وطيوان وسكك
فؤاد فراج	جريس حدادين	حاتم الأعبي	علي الدجاني

### نخ الرئيس للعلم ملك المملكة العربية السعودية

بمقتضى المادة (٤) من قانون تشكيل الحاكم النظامية رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٢ وبناء على ماقرة مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٥/٥/٣  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٤٦) لسنة ١٩٦٥

### نظام محكمة بدائية لواء الزرقاء

صادر بمقتضى المادة ٤ من قانون تشكيل الحاكم النظامية رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٢

\*\*\*\*\*

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام محكمة بدائية لواء الزرقاء لسنة ١٩٦٥) ويعمل به اعتباراً من تاريخ ١٩٦٥/٥/٢٠.

المادة ٢ - تشكل محكمة بدائية في لواء الزرقاء ويكون مكان انعقادها مدينة الزرقاء ودائرة اختصاصها لواء الزرقاء.

المادة ٣ - يستثنى من دائرة اختصاص محكمة عمان البدائية لواء الزرقاء .

١٩٦٥/٥/٣

### أخمين بطلال

وزير الداخلية ووزير دولة	وزير	وزير	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
لشؤون رئاسة الوزراء	المالية	الخارجية	وزير الصحة بالوكالة
عبد الوهاب الحجابي	عز الدين الملقني	حازم نسييه	وصفي التل
وزير	وزير	وزير المواصلات	وزير الشؤون
الانشاء والتعمير	العدلية	برق وبريد	الاجتماعية والعمل
سيف الدين الكيلاني	عبد الرحيم الواكد	فضل الدلقموني	كامل محي الدين
وزير المواصلات	وزير	وزير	وزير
مينا وطيوان وسكك	التربية والتعليم	الاشغال العامة	الاعلام
علي الدجاني	عبد اللطيف عابدين	يحي الخطيب	ذوقان الهنداوي
وزير الداخلية للشؤون	وزير	وزير	وزير
البلدية والقروية	الزراعة	الاقتصاد الوطني	ني
فؤاد فراج	جريس حدادين	حاتم الزعبي	

هذا من الأصل

## نحو السيد الملك ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٤) من قانون الرسوم على المنتجات المحلية رقم ١٦ لسنة ٦٣ وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٥/٥/٥  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٤٧) لسنة ١٩٦٥

### نظام معدل لنظام رسوم الانتاج المحلي على البطاريات السائبة

المادة (١) يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام رسوم الانتاج المحلي على البطاريات السائبة لسنة ١٩٦٥ ) ويقرأ مع النظام رقم (٩٢) لسنة ١٩٦٣ حسب عدل بالنظام رقم (٣) لسنة ١٩٦٤ كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة (٢) يضاف الجدول التالي الى جدول الرسوم الملحق بالنظام المعدل رقم (٣) لسنة ١٩٦٤ .-

النوع	عدد اللوحات في البطارية	طاقة التخزين (أمبير - ساعة)	قوة الشحن بالأمبير	الرسوم المقرر فلس دينار
6 M 7	٢١	١٦ - ١٢	٢	٣٤٠ -
6 V 7	٢١	١٦ - ١٢	٢	٣٤٠ -
12 B 9 F	٥٤	٦٢	٤	١ ٠٣٠
12 B 11 F	٦٦	٧٧	٥	١ ٢٣٥
S 1٥ C 1٢	٩٠	١٢٢	٥	١ ٩٢٠
S 1٩ C ١٢	١١٤	١٥٨	٩	٢ ٢٩٠

١٩٦٥/٥/٦

### أخبر بطلال

وزير الداخلية ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء عبد الوهاب الحياوي	وزير المالية عز الدين المني	وزير الخارجية حازم لسيبة	رئيس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الصحة بالوكالة وصفي التل
وزير الانشاء والتعمير سيف الدين الكيلاني	وزير المواصلات عبد الرحيم الواكد	وزير المواصلات بركات بركات	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل كامل محي الدين
وزير المواصلات ميناء وطيران وسكك علي الدجاني	وزير التربية والتعليم عبد اللطيف عابدين	وزير الاشغال العامة يحيى الخطيب	وزير الاعمال ذوقان المنداوي
وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية فؤاد فراج	وزير الزراعة جريس حمادين	وزير الاقتصاد الوطني حاتم الرعي	

## نحو السيد الملك ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ١٠ من قانون الخط الحجازي الاردني رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٢ .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٥/٥/٥

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٤٨) لسنة ١٩٦٥

### نظام لوازم الخط الحجازي المعدل

صادر بمقتضى المادة (١٠) من قانون الخط الحجازي الاردني لسنة ١٩٥٢



المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام لوازم الخط الحجازي المعدل لسنة ١٩٦٥ ) ويقرأ مع النظام رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٠ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (٤) من النظام الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :-

#### المادة ٤ -

أ - يجوز لمدير الخط الحجازي الاردني شراء اللوازم التي لا تزيد قيمتها على مائتي دينار بمعرفة لجنة مؤلفة من ثلاثة موظفين ينتخبهم الوزير من موظفي دائرته تعرف بلجنة المشتريات المحلية شريطة توفر المخصصات في الموازنة ويمنع تقسيم كميات اللوازم للاغراض المشابهة الى صفقات متعددة قيمة الواحدة منها مائتي دينار .

ب - يجوز لمدير الخط الحجازي بموافقة الوزير بمعرفة لجنة المشتريات المحلية شراء اللوازم التي لا تزيد قيمتها على (١٠٠٠) دينار .

ج - اما اذا زادت قيمة اللوازم على (١٠٠٠) دينار فيكون شراؤها عن طريق لجنة العطاءات المركزية او اللجان الفرعية التي تعينها لجنة العطاءات المركزية .

د - في الحالات الاستثنائية المستعجلة يجوز للوزير بموافقة رئيس الوزراء شراء لوازم تزيد قيمتها على (١٠٠٠) دينار دون الرجوع الى لجنة العطاءات المركزية وكذلك تشتري اللوازم دون عطاءات اذا كانت هذه اللوازم لا تنتجها الا شركة واحدة كالاسمنت مثلاً او كانت قطع غيار للمهمات الالية والكهربائية من نوع معين .

### مختبر طلال

١٩٦٥/٥/٦

وزير الداخلية ووزير دولة	وزير	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
لشؤون رئاسة الوزراء	المالية	الخارجية
عبد الوهاب الحجابي	عز الدين المفتي	حازم لسيبة
		وصفي التل

وزير	وزير	وزير المواصلات
الانشاء والتعمير	العديلية	برق وبريد
عبد الرحيم الواكد	فضل الدقموني	كامل محي الدين

وزير المواصلات	وزير	وزير
ميناء وطيران وسكك	التربية والتعليم	الاشغال العامة
على الدجاني	يحيى الخطيب	الاعلام

وزير الداخلية للشؤون	وزير	وزير
البلدية والقروية	الإقامة	الاقتصاد الوطني
فؤاد فراج	جريس حدادين	

### نموذج السجل للمركبات

بمقتضى المادة ١٧٨ من قانون النقل رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٨ .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٥/٥/٥ .

نأمر بوضع النظام الآتي : -

نظام رقم ( ٤٩ ) لسنة ١٩٦٥

### نظام النقل على الطرق المعدل

صادر بالاستناد الى المادة ١٧٨ من قانون النقل رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٨

◆◆◆◆◆

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام النقل على الطرق المعدل لسنة ١٩٦٥) ويقرأ مع النظام رقم ٢ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ( ٢ ) من النظام الاصلي بالصورة التالية : -

١ - تضاف الفقرات التالية الى البند الاول منها : -

دينار	فلس
٤٠٠	٠٠٠

د - رسوم التسجيل عن نصف المقطورة المستوردة .

دينار	فلس
٤٠٠	٠٠٠

هـ - رسوم تسجيل السيارة التي تحول الى نصف مقطورة على ان لا تزيد حمولتها عن ( ٣٢ ) طناً .

دينار	فلس
٢٠٠	٠٠٠

و - رسوم تسجيل المقطورة على ان لا تزيد حمولتها عن اثني عشر طناً .

٢ - تستبدل الفقرة ب من البند ٧ منها بالفقرة التالية : -

دينار	فلس
١٠٢	٥٠٠

ب- النقلات - وتشمل المقطورة ونصف المقطورة المعسدة للشحن على الطرق عن كل طن .

على ان لا يشمل ذلك النقلات التي تجرها التراكاتورات والمستعملة لغايات زراعية .